الاستراتيجية الأمنية لدول الجوار العراقي وانعكاسه على الأمن الوطني العراقي

The Security Strategy of Iraq's Neighboring Countries and Its Impact on Iraq's National Security

حسين جاسم أكعيبر
(وزارة الداخلية)
عبد الأمير كامل الشمري
(وزارة الداخلية)
د. لطفعلي بختياري
(الجامعة العليا للدفاع الوطني)
د.بهزادي حشمت
(الجامعة العليا للدفاع الوطني)
د .علي ثابت
(الجامعة العليا للدفاع الوطني)

Hussein Jassim Ak'aiber
(Ministry of Interior)
Abdul Amir Kamel Al-Shammari
(Ministry of Interior)
Dr. Lotfali Bakhtiar
(Higher National Defense University)
Dr. Behzad Heshmat
(Higher National Defense University)
Dr. Ali Thabit
(Higher National Defense University)

١٤٤٧هـ
٢٠٢٥م

الملخص

أن العـــراق بلـــد مهـــم فـــي المنطقـــة بمـــا يحتـــل مـــن موقـــع اســـتراتيجي إذ أن اتســاع محــور علاقــات العــراق السياســية والأمنيــة والاجتماعيــة والاقتصــادية، فــي محيطــه الإقليمــي، بعــد التغيــر فــي نظامــه السياســي عــام ٢٠٠٣ مــن شــأنه أن يســهم فــي توسيع قاعدته الجيوسياسية وتحقيق أمنه الوطني.

الكلمات المفتاحية : الأمن الوطني، دول الجوار، العراق

Abstract:

Iraq is an important country in the region, given its strategic location. The expansion of Iraq's political, security, social, and economic relations within its regional environment, following the change in its political system in 2003, will contribute to expanding its geopolitical base and achieving its national security.

Keywords: National security, neighboring countries, Iraq.

أولاً:المقدمة

كان الحفاظ على متطلبات الأمن من القضـــايا والهواجس الكبرى التي اهتمت بها المجتمعات الإنســـانية على مر الأزمنة ويُحيط بالعراق مجموعة من القوى ذات المصـــالح المتناقضـــة والمتصـادمة أحياناً ولكل منها إسـتراتيجية أَمنية تتعارض مع الأُخرى، وتؤثر هذه الاسـتراتيجيات بشـــكل كبير في الأَمن الوطني العراقي، وذلك لأنَّ هذه الاســـتراتيجيات تتصـــادم فيما بينها في المناطق الجغرافية القريبة منها ومن ضـــمنها العراق باعتباره الحلقة الأضـــعف والســـاحة المُثلى لتصـفية الحسـابات، فضـلاً عن أنَّ هذه الدول تُعد العراق مجالاً حيوياً لها لتتمدد وتتوسـع فيه لما يتمتع بـه من موارد كبيرة ومهمـة ومتنوعـة، فضـــــلاً عن الأطمـاع التاريخيـة. لذلك أصـــــبحت الاستراتيجيات الأَمنية للدول المحيطة بالعراق تشكل أكبر تهديد لأَمنه الوطني خاصة بعد التحول الديمقراطي الذي شهده العراق والذي شكل هاجساً أَمنياً لدى بعض هذه الدول.

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال دراسة واقع حال العراق إذ أصبح يبحث عن السبل التي تعمل على تكوين الاستقرار الداخلي وتأمين مصادر الخطر والتهديد من مختلف الأزمات والتحديات الناشئة بعد عام ٢٠٠٣، وقد شكلت البيئة المحيطة بالعراق واحدة من أكثر مصادر التهديد للأمن الوطني العراقي.

ثالثاً: إشكالية البحث

إن إشكالية البحث تنطلق من التساؤلات الآتية:

- ما هي المتغيرات في البيئة الإستراتيجية المحيطة بالعراق؟
- ما هو تأثير الاستراتيجيات الأمنية لدول جوار العراق على الأمن الوطني العراقي؟

رابعاً: فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضـية مفادها على الرغم من إن الاسـتراتيجيات الأمنية لدول الجوار الإقليمي لها

تأثير كبير على الأمن الوطني العراقي إلا إن ذلك يعتمد على تزايد مظاهر التصادم والصراع في الوسائل والأهداف الموضوعة لاستراتيجيات هذه الدول.

خامساً: منهجية البحث

تم استخدام منهجين (الوصفي والتحليلي) في دراسة الاستراتيجيات الأمنية لدول جوار العراق وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي

سادساً: هيكلية البحث

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة وكل فصل قسم إلى مبحثين وكل مبحث يحتوي على مطلبين:-

الفصل الأول :- الأطر النظرية لمفهوم الأمن في الدراسات الإستراتيجية

الفصل الثاني :- المتغيرات المؤثرة في البيئة الإستراتيجية المحيطة بالعراق

الفصل الثالث:- الاستراتيجيات الأمنية لدول جوار العراق

المبحث الأول

الأطر النظرية لمفهوم الأمن في الدراسات الإستراتيجية

على الرغم من ارتباط الأمن بوجود الإنسان منذ وجودة، فان هذا المفهوم بقي يخضع للمتغيرات التي رافقت حياة الإنسان بحيث تطور الأمن من مرحلة الشعور الفردي بالأمن وصولا إلى تطبيقاته المادية والمعنوية من أعلى المستويات الجماعية، فأدخلت عليه مفاهيم حتى أصبحت ملازمة له في مجالاته كافة، ومن هذه المفاهيم مفهوم الإستراتيجية الذي أعطى له بعدا مستقبليا من خلال تحليل الواقع واستشراف المستقبل لعلاقاته بالأمن.

المطلب الأول

مفهوم الأمن

لا شك أن لمفردة الأمن دلالة لغوية، كذلك هناك تعاريف متعددة للأمن اختلفت في اتجاهاتها الفكرية وتداخلت فيما بينها، فضلا عن ظهور مستويات وأبعاد مختلفة له لذا سيتناول هذا

المبحث من الدراسة معنى الأمن ومستوياته، وذلك في مطلبين يتضمن المطلب الأول ماهية الأمن ويتناول المطلب الثاني مستويات دراسة الأمن

الفرع الأول

مفهوم الأمن لغة واصطلاحا

أولا:- تعريف الأمن لغة:

إن الأمن مضادة الخوف والفزع ، فهو يعني الطمأنينة والاستقرار و ربط الإسلام الأمن بالإيمان و لذلك دعا الله – عز و جل- عباده إلى الإيمان به ليتحقق لهم الأمن و الأمان (درويش، ١٩٩٩).

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله – سبحانه وتعالى:- "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف "((القرأن الكريم)ومنه نستنتج أن الأمن حسب المدلول القرآني هو ضد الخوف. والخوف هو التهديد (الاقتصادي – السياسي- الاجتماعي).

ثانيا:- تعريف الأمن اصطلاحا:

– تعرفه دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية" (حسين، ٢٠٠١)

– يعرفه هنري كيسنجر (Henri Kissinger) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق انه "تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء"

في اطار هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف شاملا للأمن على انه" قدرة الدولة على تجنيد قدراتها وقوتها الداخلية والخارجية ،ومعطيات هذه القوة الاقتصادية ،السياسية والعسكرية في مواجهة التهديدات التي تعترض استقرارها وطمأنينتها على المستوى الدولي والمحلي".

الفرع الثاني

مستويات دراسة الأمن

بالنظر لاتساع مفهوم الأمن وانسحابه على مختلف مجلات الحياة، بوصفه الحجر الأساس لكل عمليات التنمية والاستقرار، سواء على مستوى الأفراد والجماعات أو على مستوى الدول والمجتمعات فقد ظهرت في السنوات الأخيرة عدة مفاهيم للأمن ضمن أطار علم السياسة بشكل عام وضمن الأطر الأمنية والإستراتيجية بشكل خاص، لذا سيتناول هذا المطلب من الدراسة مستويات الأمن.

أولا:- مفهوم الأمن القومي

عرف هانس مورغا نتو(Hans Morgenthau) الأمن القومي "هو ما يساهم في حماية وحدة الإقليم الوطني ومؤسساته" (زكي، ٢-١٦)

ثانيا :- مفهوم الأمن الإقليمي

- يعرف مدحت أيوب:- الأمن الإقليمي على أنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقرير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها" (مدحت، ٢٠٠٣)

ثالثا:- مفهوم الأمن الدولي

يُعرَّف الأمن الدولي:- مجموعة من التدابير تتخذها الدول والمنظمات الدولية - مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وغيرهما- لضمان استمرار الأمن والسلام المتبادل. تشمل تلك التدابير الإجراءات العسكرية والموافقات الدبلوماسية مثل المعاهدات والمواثيق. وفي جميع الأحوال يرتبط الأمن القومي بالأمن الدولي. فالأمن الدولي هو الأمن القومي أو الأمن الوطني في الساحة الدولية(buzan, 2009) .

المطلب الثاني

المنظور الأمني في الدراسات الإستراتيجية (نظريات الأمن)

نحاول في هذا المبحث إدراك القوى الإقليمية لمفهوم أَمنها القومي الخارجي وفقاً لقدراتها المادية والمعنوية والتي تخولها لتأدية دور إقليمي فعّال، يكفل لها حفظ أَمنها ومصـــالحها الوطنية والحيوية في ضوء هذه النظريات.

الفرع الأول

الأمن في النظرية الواقعية

تركز هذه النظرية على أهمية القوة والهيمنة في العلاقات الدولية وتدور الواقعية حول الأنانية والفوضى الدولية وسياسة القوة (النعيمي، ٢٠١٣)، وتولي أهمية للقوة في تحقيق المصلحة القومية لأنَّ القوة تساعد الدول على ضمان أَمنها، والحفاظ على بقائها (البديري، ٢٠١٨)

أولا:- الأمن في الواقعية التقليدية (الكلاسيكية)

إن المنظور الواقعي للأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية، وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية و استقرارها، ضد أي تهديد عسكري خارجي (حمزاوي، ٢٠١١)

ثانيا:- الأمن في الواقعية الجديدة (البنيوية)

أن مفهوم الأمن لدى الواقعيين الجدد أقترن بعنصـــر الخوف لاعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالات الأمن المنبثقة من الفوضـــى وهو ما يميزهم عن الواقعيين الكلاســيكيين الذين يربطون القوة بالغريزة العدوانية والشــريرة للطبيعة البشــرية ، إن فكرة الأمن في الواقعية الجديدة أدت إلى انقســام أنصارها إلى فريقين (جندلي، ٢٠١١)

١- الأمن في الواقعية الدفاعية:-

أهم روادها كينيث والتز وغريكوان ، فالواقعية الدفاعية ترى بأن الدول تســـعى للحفاظ على وجودها إي الحفاظ على الوضع القائم.

٢- الأمن في الواقعية الهجومية:-

فالواقعيون الهجوميون وعلى رأسهم جون ميرشايمر وروبرت غيبلين يرون بصعوبة توفير الأمن في النظام الدولي ، تفترض الواقعية الهجومية أن الدول تسعى إلى زيادة قوّتها ونفوذها لتحقيق الأمن من خلال السيطرة والهيمنة.

ثالثا:- التطبيقيات العملية للأمن في النظرية الواقعية

١- المعضلة الأمنية:-

تنشا المعضلة الأمنية نتيجة حالة الفوضى (الاناركية) التي تسود النظام الدولي وعدم وجود سلطة عليا وهي كما يراها كين بوث وويلر:" حين تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعدم الاطمئنان وتكون لأغراض دفاعية لا غير أي لدعم أمنها في عالم غير مستقر، أم كانت لأغراض هجومية (أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها) (دان، ٢٠٠٤)

٢- نظرية توازن التهديد:-

يرى والت في نظرية توازن التهديد أن الدول تعمل على موازنة التهديد الأكبر على أمنها ، حيث تعتمد الدرجة التي تهدد بها الدولة الدول الأخرى على عوامل أربعة:- تتمثل في قوتها الكلية ،وقربها الجغرافي ، وقدراتها الهجومية ،ونواياها العدوانية ووفقا لوالت فان الدول الأقرب تمثل خطورة اكبر من تلك الأبعد ، كما أن الدول التي تمتلك قدرات عسكرية هجومية، تعتبر اكثر خطورة من تلك التي تمتلك قوات مسلحة كافية للدفاع عن أراضيها ،وفق هذا المفهوم فان الدول تتوازن ضد التهديدات المدركة ،ولا تتوازن ضد القوة الخام فقط لذلك عمل والت على إحلال عنصر التهديد محل عنصر القوة الذي شكل أساس توازن القوى التقليدي (العزيز، ٢٠١٨) .

الفرع الثاني

الأمن في النظرية الليبرالية

تستبدل الليبرالية مفهوم "الأَمن القومي" في التصور الواقعي بمفهوم أو منظور "الأَمن الجماعي" (مورا، ٢٠٢٥) انطلاقا من نظرتها: بأنَّ الأَمن مسؤولية جماعية وليست فردية (البديري ك.، ٢٠١٨). وذلك عبر إنشاء مؤسسات ومنظمات دولية وإقليمية تعمل على تحقيق وضمان الأَمن والسلام الدوليين

أولا:- نظرية السلام الديمقراطي:

اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من مايكل دويل Michael-Doyle وبروس راست Russet-Bruce من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية (معمري، ٢٠٠٨)،أن الحكومات الديمقراطية لها دور في صنع ودعم السلم الدولي، وذلك بانطلاقها من فرضية أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ، باعتبارها أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية(roche, 2004)

ثانيا:- الأمن في الليبرالية الجديدة (المؤسساتية):

تركز الليبرالية المؤسساتية على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في توفير الأمن بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة ، كما ترتبط بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان، أولا يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون ، ثانيا أن يكون التغيير في درجة المؤسسة يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول (فرج، ٢٠٠٧) .

الفرع الثالث

التوسع في مفهوم الأمن نظرية الامننة

تعد نظرية الأمننة أحد أهم النظريات التي برزت في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة والأكثرها ابتكارا وجدلا في الوقت ذاته ،فإن الأمننة هي بناء اجتماعي ووفقا لهذا الاعتبار، يمكن القول أن مدرسة كوبنهاغن تسعى إلى الجمع بين تفسير نظريتين متعارضتين أبستمولوجيا وأنطولوجيا ومنهجيا (الواقعية والبنائية) في تفسير موحد. إن الأمننة ماهي سوى أداة نظرية لتحليل الممارسات الأمنية، وليست توصيفا لأسلوب حكم يختلق فيه صانع القرار (قاسي، ٢٠١٩) .

المبحث الثاني

المتغيرات المؤثرة في البيئة الإستراتيجية المحيطة بالعراق

تعد البيئة الإستراتيجية المحيطة بالعراق وجواره الإقليمي (منطقة الشرق الأوسط)، من أشد البيئات تعقيداً لأنَّها واقعة في مفرق طرائق ثلاث حضارات مختلفة ومتباينة أيديولوجياً وسياسياً واجتماعيا وأَمنياً. وبالوقت نفسه متنافسة ومتصارعة فيما بينها من أجل النفوذ والقيادة، فضلاً عن كونها من أكثر مناطق العالم حساسية؛ لأنَّها محور اهتمام القوى الكبرى لما تحتويه من موارد طبيعية وموقع جغرافي مميز يربط قارات العالم، من جهة، وتشكل مصدر تهديد للكيان الصهيوني، من جهة أخرى. لذلك لابد من دراسة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة في هذه البيئة وأثرها في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية.

المطلب الأول

المتغيرات المحلية لدول جوار العراق العربية

إنَّ من أهم المتغيرات الداخلية المؤثرة في الاستراتيجيات الأَمنية لدول جوار العراق هي المطالبات الشعبية والجماهيرية بالإصلاحات والتحول الديمقراطي ودور فئات المجتمع المختلفة والجماعات الاجتماعية في التأثير على المدرك الأَمني لواضعي الاستراتيجيات الأَمنية وصناع القرار في أنظمة دول الجوار التي يتسم بعضها بالشمولية في منحى الحكم.

الفرع الأول

المتغيرات المحلية لدول جوار العراق العربية

أولا:- المملكة العربية السعودية

قامت المملكة العربية السعودية بإعادة تقييم سياستها الخارجية لاسيما مع العراق، حيث انتقلت من التنافس الى التعاون كان واضحاً في سلوك وزارة الخارجية السعودية فضلا عن رغبة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بتطبيق منهاج جديد لأداء السياسة الخارجية السعودية يستغل فيها التقارب الذي حققه مع الولايات المتحدة الأمريكية .ورغم أن العلاقات السعودية العراقية موجهه من حيث الإطار العام لتطوير العلاقات الثنائية والانفتاح الاقتصادي لاسيما بعد الأزمات المتتالية في مجلس التعاون الخليجي إلا أن الواقع يشير إلى أن التوجه السعودي يستهدف احتواء التمدد الإيراني الذي حقق مكاسب فعلية في العراق أثناء الحرب على تنظيم داعش (عباس، ٢٠١٧)

فضلا عن ذلك فقد اكد الأمين العام لمجلس الوزراء العراقي على أن مرتكزات رؤية عام ٢٠٣٠ بين البلدين ، تعد منطلقاً رئيسياً للشراكة الاستراتيجية بين البلدين، كما تشكل مبادرة الشرق الأوسط الأخضر والسعودية الخضراء ومشروع الحزام الأخضر بالعراق أحد مجالات التعاون الاستراتيجي المهمة بين البلدين (الرحمان، ٢٠١٧)

ثانيا:- الجمهورية العربية السورية :

بعد عام ٢٠١٤ شهدت سورية تغير وتطور له تداعياته على الساحة السورية ، تمثل بدخول تنظيم داعش كطرف فاعل في خريطة السيطرة الى جانب اطراف الصراع المحلية الأخرى ، فضلا عن التحول في الموقف الدولي والإقليمي من داعم لأطراف معادلة للسيطرة على الساحة السورية الى الحضور الفعلي والتواجد على الساحة السورية ما ادى بالتالي الى تعقيد مشهد الصراع والسيطرة في سوريا (ياسين، ٢٠٢٠)، والى تباين المساحات الخاضعة لسيطرة اطراف الصراع ، فقد تميزت مساحات مناطق نفوذ هذه القوى بالاتساع تارة والانكماش تارة أخرى

بحسب طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية التي املتها ظروف الصراع ، لكن بشكل عام حافظت اطراف الصراع ضمن هذه الفترة على تواجدها ضمن خريطة السيطرة في سوريا مع حضور فاعل لقوى التحالف الدولي (تكتيكية، ٢٠١٧)،ومالا شك فيه أن سقوط نظام بشار الأسد في سوريا، لم يكن في صالح النظام السياسي العراقي الحاكم، الذي دائماً ما كان يرى أن ما يحصل في سوريا لم يكن في إطار ثورة شعبية هدفها التغيير السياسي؛ وإنما هو صراع إقليمي هدفه تحجيم إيران وحلفائها (محمود، ٢٠٢٥) لذلك، وبعد مرور أكثر من أسبوعين على سقوط الأسد، ظل العراق حائراً في كيفية التعامل مع الوضع الجديد في سوريا وكيف سيتعامل مع رئيس هيئة تحرير الشام أحمد الشرع، الذي يعد في الواقع الحاكم الفعلي لسوريا ، وقد أعلنت الحكومة العراقية على لسان رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني أن العراق لا يزال في مرحلة تقييم الأوضاع في سوريا، مؤكداً أن العراق حريص على وحدة وسلامة الأراضي السورية، وعدم التدخل في الشأن السوري الداخلي.

أما على الصعيد الاستراتيجي، يجب على العراق عدم التأخر في الدخول إلى المعادلة الجديدة في سوريا، لاسيما أن الدول العربية والأجنبية بدأت منذ اللحظة الأولى بترتيب أوراقها مع سوريا الجديدة،وإن سوريا تمثل طريق العراق نحو البحر الأبيض المتوسط. كما نعلم، فإن العراق دولة شبه حبيسة، ولذلك ليس من مصلحته تأزيم علاقاته مع دول الجوار البحرية. فهو بحاجة إلى مسارات بحرية بديلة، والإطلالة البحرية السورية تعد إحدى الوجهات المهمة لحل معضلته الجيوبولتيكية[1] (محمود، تدافع الهويات والاستراتيجيات فوق الجيوبوليتكيا السورية، بلا تاريخ) كما يمكن بناء علاقات اقتصادية متبادلة بين الجانبين، قد تصل إلى تأسيس منطقة اقتصادية مشتركة. وتأتي هذه الرؤية ضمن المسارات الاستراتيجية التي تعتمدها الدول، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى زيادة مساحة الأصدقاء والشركاء وتقليص مساحة الأعداء.

كما أن العراق بحاجة إلى علاقات جيدة مع السلطات السورية الجديدة، حتى يتجنب مسارين خطيرين الأول هو خطر الجماعات المتشددة التي تتواجد على الأراضي السورية، والتي قد تشكل تهديداً أمنياً للعراق، على الرغم من أن الشرع أعلن أن جميع الجماعات المسلحة سيتم نزع سلاحها ودمجها ضمن القوات الأمنية الرسمية،أما المسار الآخر، فإن المجتمعين العراقي والسوري يتمتعان بالتعددية، لذلك ليس من صالح العراق تبني رؤية متشددة إزاء التحول الجديد في سوريا، والتي قد تؤدي إلى نشوب نزاع طائفي بين البلدين، إذ إن وجود سياسات تصالحية معتدلة بين الجانبين أمر ضروري على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية (محمود، تدافع الهويات والاستراتيجيات فوق الجيوبوليتكيا السورية، بلا تاريخ)

الفرع الثاني

المتغيرات المحلية لدول جوار العراق غير العربية

أولا:- الجمهورية التركية

تواجه تركيا مشكلات التماسك الاجتماعي والتي قد تُضعف تجربتها الديمقراطية أو تعكس نقاط الضعف فيها. فهي تواجه مشكلة القومية الكردية –ومشكلة العلويين–، والتي تتجلى في صور أعمال العنف والنضال السياسي، فقد كانت تركيا تستخدم إستراتيجية وتدابير قمعية مع مقاومة الاستقلال الثقافي والسياسي لهذه الشرائح الواسعة من سكانها(مارتيني، ٢٠١٣) ،وقد حصلت متغيرات محلية كثيرة دفعت الحكومة إلىٰ إعادة النظر في إستراتيجيتها، ابتداءاً من تظاهرات ساحة "غيزي بارك". وتوقف مسيرة السلام الداخلي واستئناف الصراع المسلح مع مقاتلي "حزب العمال الكردستاني" الذي صعد من عملياته داخل تركيا، وزاد هذه التحديات المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز ٢٠١٦، وما اتصل بها من تداعيات فرضت إجراء مراجعة إستراتيجية شاملة لإيجاد حلول للتحديات على المستوى الداخلي والخارجي، وذلك للترابط بين الاستراتيجيات الداخلية (عباس خ.، ٢٠١٢)

ثانيا :- الجمهورية الإسلامية الإيرانية

لقد حصلت الكثير من الاحتجاجات أدت إلى توظيف صانع القرار الإيراني آليات متزامنة لإنهاء واحتواء الحراك الشعبي، فعقب امتداد المظاهرات سعت الحكومة لتجاوز حالة اختلال التوازن، وقامت بإتباع استراتيجية جديدة جمعت بين التصعيد والتهدئة في آن واحد –على خلاف استراتيجية السنوات السابقة التي كانت تتسم بالعنف– ففي مقابل الدعوات للتهدئة والوعود بإجراء إصلاحات اقتصادية وإعادة النظر في الموازنة والاستجابة للمطالب الاجتماعية؛ قامت بإتباع إجراءات أمنية مشددة (النور، ٢٠١٨) إذ تشكل العقوبات الأمريكية الأخيرة على إيران محطة جديدة في سلسلة طويلة من التوترات الإقليمية ذات الأثر العميق، ليس فقط على إيران نفسها، بل على الدول المجاورة، وفي مقدمتها العراق. إذ جاء القرار الأمريكي الأخير بفرض مزيد من العقوبات على صناعة النفط الإيرانية ليزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي والسياسي في المنطقة، ويضع العراق أمام تحديات جسيمة، لكن ربما أيضًا أمام فرص غير متوقعة (نامق، ٢٠٢٥) ومنذ انتخاب دونالد ترامب رئيسا للمرة الثانية للولايات المتحدة الأمريكية فان الحكومة في بغداد وكذلك قوى سياسية فاعلة قريبة من إيران تترقب الخطوات التي يخطط لها ترامب تجاه العراق وفي (٢٥ /٢/ ٢٠٢٥) جرى اتصال هاتفي بين وزير الخارجية الأمريكي(ماركو روبيو) ورئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني) إذ نقل المكتب الإعلامي لرئيس الحكومة العراقي، أنّه تم خلال الاتصال البحث في مجمل العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة. وجرى "مناقشة مجالات التنسيق بين العراق والإدارة الأمريكية الجديدة، وأطر التعاون في سياق الاتفاقات الثنائية"، وتم "الاتفاق على تكثيف التواصل وتعميق التعاون، كما ناقش الطرفان الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والعراق وأهمية الحفاظ على استقرار العراق وسيادته"، وقد ناقش الطرفان الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والعراق وأهمية الحفاظ على استقرار العراق وسيادته. كما بحث الجانبان سبل الحد من النفوذ الإيراني ومواصلة الجهود المشتركة لمنع عودة ظهور داعش وزعزعة المنطقة بأكملها...." (الخشالي، ٢٠٢٥)

المطلب الثاني

المتغيرات الدولية المؤثرة في البيئة الإستراتيجية المحيطة بالعراق

تعد المتغيرات الدولية من أهم المتغيرات المؤثرة في المدرك الاستراتيجي الأَمني لصانع القرار، فلا يمكن لدولة أن ترسم إستراتيجيتها الأَمنية سواءً المحلية أو الإقليمية بمعزل أو دون الأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الدولية، والانعكاسات المتبادلة لهذه المتغيرات على استراتيجيات الدول.

الفرع الأول

الولايات المتحدة الأمريكية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

مشروع الشرق الأوسط الكبير، مشروع أمريكي – صهيوني، يهدف إلىٰ إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط، وتثبيت السياسات والوقائع الميدانية ثبات هذا الهدف في الإستراتيجية الأمريكية على تعاقب الحكومات والإدارات مع اختلاف في وسائل وآليات وطرق التنفيذ وتوقيتاتها، لذا فمن الأهمية بمكان أن يأخذ صانعي القرار ومحترفو الأَمن القومي في الدول المعنية بهذا المشروع؛ أن يأخذوا بنظر الاعتبار أبعاد هذا المشروع عند وضع استراتيجياتهم الأَمنية، لتحديد كيفية تعاملهم مع أصحاب هذا المشروع ومدراءه الإقليميين وداعميه الدوليين، بما يضمن أَمنهم القومي وسلامة ووحدة دولهم.

الفرع الثاني

روسيا الاتحادية العودة إلى الشرق الأوسط وتحدي الهيمنة

مما لا شك فيه أن روسيا اعتمدت في استراتيجيتها الأمنية تجاه منطقة الشرق الأوسط على استخدام الاستراتيجية الوقائية لمنع تمدد الإرهاب إلى حدودها الجنوبية، وعملت على تامين حدودها من اجل ضمان مصلحتها القومية عن طريق التعاون والتنسيق الأمني مع دول المنطقة بالشكل الذي يساعدها على مواجهة التمدد الإرهابي وكل التهديدات الأمنية إذ أن من اهم الأهداف الاستراتيجية الأمنية لروسيا في منطقة الشرق الأوسط عامة وإقليم كردستان العراق خاصة هو مكافحة الإرهاب (مدوخ، ٢٠١٥) ولهذا الهدف تأثير مهم في تعزيز الوجود

الروسي في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في إقليم كردستان العراق لاسيما أن الإرهاب فتح الباب أمام روسيا كغيرها من القوى لمواجهته مسبقا قبل أن يتمدد الى دولهم (مبروك، ٢٠١٧) إذ أن إقليم كردستان العراق يعد كحائط صد في الاستراتيجية الروسية كغيره من القوى التي تتصدى للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط ، فضلا عن أن التعامل الروسي مع إقليم كردستان العراق يأتي ضمن المساعي الروسية للحفاظ على المكتسبات الاستراتيجية التي حققتها في سوريا عن طريق دعمها لحليفها الرئيس السوري السابق (بشار الأسد) (وكالة سبوتنيك الروسية للانباء الكرملين، ٢٠١٧) فإن إستراتيجية الأمن القومي الروسية تسعى لزيادة أمن الطاقة، وتشير العقيدة العسكرية الروسية إلى الرغبة في توسيع التعاون "العسكري السياسي" و"العسكري الفني" مع الدول الأجنبية كما فعلت لعديد من السنوات. ويمكن ملاحظة كلتا الأوليتين في مقاربة روسيا الإقليمية التي تسلط الضوء على الطاقة والتعاون الدفاعي والأنشطة التجارية والاستثمارية يمكن أن يُعزى اهتمام روسيا بالشرق الأوسط إلى ثلاثة أهداف رئيسية (واخرون، ٢٠٢٢)

الأول:-هو أن النشاط الروسي تحركه الحاجة للمكانة الدولية والرغبة في حجز مقعد على طاولة المفاوضات والقرارات المهمة.

الثاني :- هو أن روسيا تنظر إلى الشرق الأوسط باعتباره فرصة لتقوية اقتصادها عن طريق التجارة والاستثمار. ويعكس هذا جزئيًا اهتمام موسكو طويل الأجل بأسعار النفط العالمية التي تعتبر مهمة لصحة الاقتصاد الروسي.

الثالث:- هو أن روسيا تسعى للحفاظ على الاستقرار الإقليمي، ويرجع السبب في ذلك جزئيًا إلى الحفاظ على الأنظمة الحاكمة الحالية وتجنب وجود دول منهارة، ولمنع تمدد الإرهاب إلى روسيا وجيرانها.

المبحث الثالث

الاستراتيجيات الأمنية لدول جوار العراق

إن أهمية وأثر متغيرات البيئة الإستراتيجية (الداخلية والإقليمية والدولية) في المدرك الأَمني لصانع القرار، وضرورة أخذها بنظر الاعتبار عند صياغة وبناء الاستراتيجيات الأَمنية للدول، إذ لا يمكن صياغة هذه الاستراتيجيات بمعزل عن فهم ودراسة أثر هذه المتغيرات وأبعادها الآنية والمستقبلية، لغرض وضع إستراتيجية أَمنية في ضوئها تُحدِد الأولويات وتضمن مصالح الدولة وأَمنها القومي وسلامتها ووحدة أراضيها وتطورها وفقاً لاعتبارات الفرص والتهديدات.

المطلب الأول

الاستراتيجيات الأمنية لدول جوار العراق العربية

تجاور العراق أربعة دول عربية هي سوريا والمملكة الأردنية والمملكة العربية السعودية والكويت، ولكل منها مصالحه وأهدافه الإستراتيجية التي تسعى لتحقيقها.

الفرع الأول

الاستراتيجيات الأمنية لدول الحفاظ على الوضع الراهن

أولا:- الجمهورية العربية السورية

تركز الإستراتيجية السورية على الأَمن وحول الجهد العسكري لمواجهة مصادر التهديد؛ وتعني أولوية الأَمن؛ أولوية الجيش والقوة العسكرية، واحتواء أو مكافحة الإرهاب، إذ إنَّ المواجهة مستمرة بين الجيش السوري وجماعات مسلحة مختلفة التكوينات والولاءات ، فضلاً عن الأطراف والفواعل الإقليمية والدولية (محفوض، ٢٠١٨).

الفرع الثاني

الاستراتيجيات الأمنية للمملكة العربية السعودية (دولة تعديليه)

المملكة العربية السعودية شأنها شأن كل الدول تقسم الاستراتيجية الأَمنية لها إلى شقين يعتمد أحدهما على الآخر، وهما الاستراتيجية الأَمنية الداخلية، والاستراتيجية الأَمنية الخارجية، ولكل منها أهدافها وتحدياتها وأخطارها وأدواتها، وهذين الشقين متداخلان في التأثير والتأثر.

أولا:- الإستراتيجية الأمنية الداخلية:

تعتمد المملكة العربية السعودية في الإستراتيجية الأمنية الداخلية على عدة نقاط منها:-

١. حفظ أَمن واستمرار نظام الحكم الملكي (حفظ أمن واستمرار العائلة الحاكمة).
٢. الحد من تأثير ومخاطر الإسلام السياسي المتمثل بالإخوان المسلمين.
٣. الحد من تأثير التنظيمات الإرهابية داخل المملكة.
٤. الحد من تأثير الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح.
٥. الحد من تأثير الصراعات الطائفية.
٦. عدم المساس بالقيم السعودية ومحاولة نشرها عالمياً (المذهب الوهابي)

ثانيا:- الإستراتيجية الأمنية الخارجية (كامل، ٢٠١٨)

أما على مستوى الإستراتيجية الأَمنية الخارجية (الإقليمية والدولية)، فيمكن حصرها في النقاط الأتية:-

١. تعزيز العلاقة مع الحليف الاستراتيجي والضامن الأَمني وهو الولايات المتحدة الأمريكية.
٢. احتواء التمدد والنفوذ الإيراني في المنطقة.
٣. الحد من الدور التركي المنافس على زعامة العالم الإسلامي.
٤. منع وصول تأثير الحراك الشعبي العربي إلى المملكة.
٥. ضمان الزعامة على دول مجلس التعاون الخليجي وشبه الجزيرة العربية، فضلاً عن زعامة العالم الإسلامي. أي استعادة مكانتها الإقليمية والعالمية دينياً وسياسياً.

ثالثا:- وسائل واليات تنفيذ الإستراتيجية الأمنية السعودية:

أما آليات وأدوات تنفيذ الإستراتيجية الأَمنية للمملكة العربية السعودية فهي كثيرة إلا أنَّ أهمها:

١. توظيف العامل الديني والأيديولوجي.

٢. توظيف المتغير الاقتصادي والمالي.

٣. توظيف المتغير العسكري.

٤. توظيف المتغير التكنولوجي السيبراني.

المطلب الثاني

الإستراتيجية الأمنية لدول جوار العراق غير العربية

تجاور العراق دولتَين غير عربيَّتين هما الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية التركية، ولكل منهما أيديولوجيات سياسية وقيمية تختلف عن الأُخرى نابعة من إرثهما الحضاري والتاريخي، هذه الأيديولوجيات تتسم بالتباين والتنافس وحتى الصراع فيما بينها

الفرع الأول

الإستراتيجية الأمنية للجمهورية الإيرانية والتركية

أولا:- الإستراتيجية الأمنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية

الإستراتيجية الأَمنية الإيرانية ذات طابع خاص تندمج فيها ثلاثة أبعاد هي (الأيديولوجية والثورية والبراغماتية) وما يميز هذه الإستراتيجية هي أنَّ كل أهدافها معلنة على عكس ما هو متعارف، إذ إنَّ أغلب الدول لا تعلن عن الأبعاد الحقيقية لاستراتيجياتها سواءً الداخلية أو الخارجية

١- أهداف الإستراتيجية الأمنية الإيرانية (فائق، ٢٠١٨)

دفعت الضغوط والعقوبات الدولية على إيران، إلى زيادة مقدراتها للمواجهة والدفاع خارج حدودها وفي عمق هذه الدول لعوامل وأسباب ودوافع عدة، أهمها:

أ- النزعة الوطنية الفارسية: التي تعلي من شأن القومية الإيرانية وتدفع إيران نحو الهيمنة والسيطرة التي أصبحت من الدوافع والسلوكيات القومية لإحياء الدولة الفارسية الكبرى لأن الإيرانيين يرون دولتهم هي الأحق بالهيمنة والسيطرة الإقليمية الطبيعية على شعوب

ب- المكون الشيعي والأقليات الدينية الشيعية: وتأتي أهمية توجه إيران نحو العراق- سوريا- اليمن، ولعب دور أساسي بأدواتها الصلبة /الناعمة، كونها بلدان ذات امتداد جغرافي- تاريخي وسياسي وثقافي، وفي ظل انتشار المذهب الإثني عشري الذي يلقى صدى واسع الانتشار داخل مكونات المجتمعات العراقية - السورية - اليمنية

جـ- الأمن القومي الإيراني: تؤمن إيران إيمانًا راسخا بأن دورها وأنشطتها المتدخلة في الشأن العراقي- السوري-اليمني. ونقل ما تعتقده دفاعا عن النفس إلى أراضي منافسيها، أو أعدائها بشعار مواجهة أعداء إيران على أرضهم بدًلا من مواجهتهم على أرض إيران اعتمادًا على مبدأ، أن أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم، لكن بلعبة صفرية (سلمي، ٢٠١٩)

ثانيا:- التحديات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية:

١- التحديات الخارجية:- المتمثلة بالقوى الدولية والإقليمية المناوئة للمشروع الإيراني وهي الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، (وإسرائيل)، وأغلب الدول العربية بقيادة المملكة العربية السعودية، إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى توظيف عناصر القوة التي تمتلكها في محيط إيران، لكونها تُعد تحدياً لمستقبل المصالح الأمريكية في المنطقة مما جعل الولايات المتحدة تعمل لتحجيم قوة إيران المحتملة

٢- التحديات الداخلية: المتمثلة بضعف الاقتصاد وما يترتب عليه من تعطيل وتأخير تنفيذ الاستراتيجيات الإيرانية، فضلاً عن ما يترتب عليه من الضغوط الشعبية الإصلاحية. إنَّ البنية الاقتصادية هي أحد الأُسس التي ترتكز عليها المكانة الإقليمية، لذا فأنَّ اعتماد إيران على متغير النفط، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها من تضخم وبطالة وتعثر الحريات الاقتصادية والعقوبات الاقتصادية، والتي تمثل أبرز المظاهر السلبية في الاقتصاد الإيراني،

أُمور تُؤثر على التوجهات السياسية والإستراتيجية الإقليمية لإيران، إذ كان من المفترض أن يساعد تخفيف العقوبات بعد الاتفاق النووي في علاج اقتصاد إيران، إلا أنَّ ذلك لم ينجح، فقد تعرضت البلاد إلى ضغوط اقتصادية مادية حتى من دون فرض العقوبات. بفعل الجبهات المتعددة التي تقاتل فيها إيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

ثالثا:- وسائل واليات تنفيذ الإستراتيجية الأمنية الإيرانية (حميد، ٢٠١٨)

١-توسيع النفوذ من خلال دعم الحلفاء من الدول والجماعات الاجتماعية من غير الدول والتنظيمات والأحزاب وحركات المقاومة. لقد دعمت إيران الحلفاء المحليين ليكونوا أدوات للتأثير عندما يكون ذلك التأثير مطلوباً، لمنع دول الجوار من أن تصبح ساحة ينطلق منها الهجوم على إيران، ولدفع مخاطر الولايات المتحدة (وإسرائيل)

٢- زيادة القوة العسكرية والتسلح النوعي غير التقليدي تشير معظم التحليلات إلى أنَّ قوة إيران الحقيقية هي في قدراتها العسكرية غير النظامية أو شبه النظامية التي تستعين بها في دعم بعض الدول التي تربطها معها علاقات وثيقة، في صورة دعم بالأسلحة والإمداد بالخبراء والتدخل في بعض الصراعات التي تشهدها تلك الدول ويعتقد المسؤولون الإيرانيون أنَّ هذه القدرة التسليحية تساعدهم على ردع الأنشطة العسكرية الأمريكية، من خلال تعقيد الاستخدام المحتمل للقوات الأمريكية المنتشرة في المنطقة، وثني الدول العربية الخليجية عن التعاون مع أي هجوم أمريكي

٣- تطوير التكنولوجيا النووية ومحاولة دخول النادي النووي يمكن إجمال أهم الأسباب والدوافع الإيرانية لتطوير البرنامج النووي الإيراني بالآتي (طارق، ٢٠١٩)

١- الدوافع الاقتصادية

٢- الدوافع الأَمنية والعسكرية والمحافظة على البقاء

٣- الدوافع الإستراتيجية

٤- تعزيز المكانة السياسية الدولية

٥- تحقيق التوازن الاستراتيجي مع القوى الدولية والإقليمية

٦- تحقيق الهيمنة في منطقة الخليج العربي

ثانيا:- الإستراتيجية الأمنية للجمهورية التركية

العراق وتركيا بلدين متجاورين جغرافيا تربطهما علاقات اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية، وكل منهما يؤثر ويتأثر بالأخر، وبينهما أكثر من قضية مشتركة مثل القضية الكردية، قضية المياه، قضـــية التركمان وكركوك. وإيجاد حلول لمثل هذه القضـــايا العالقة مرهونة بالتوافق الســياســي بين البلدين، فضــلا عن المؤثرات الخارجية التي باتت تلعب دورا كبيرا في تعقيد الحلول المنطقية لتلك القضايا (طوسون، ٢٠١٤)

١- أهداف الإستراتيجية الأَمنية التركية

الهدف الأول: حماية الأَمن القومي التركي (محفوض، الســياســـة الخارجية التركية: الاســتمرارية- التغيير، ٢٠١٢) بالنســبة لتركيا، فأنَّ مفهوم الأَمن القومي مركب ومتعدد المعاني، ولا يقتصر على القضايا العسكرية الخاصة بأَمن الدولة، بل يتسع ليشمل: القضايا الاجتماعية والاقتصــادية، وحتى الرمزية والســلوكية والثقافية المختلفة، إذ إنَّ قضــايا، مثل: اللغة الكردية، والثقافات الإثنية، وارتداء غطاء الرأس (الحجاب) ذو البعد الديني أو الثقافي، فضـلاً عن المواقف المعارضـة للانضـمام إلى الإتحاد الأوربي، كلها مسائل تدخل في سياق الأَمن القومي وعليه تبنت تركيا إســتراتيجية المشــاركة الفعالة التي تقتضــي المضــي بنهج تصــالحي مع كل دول الجوار من خلال مبدأ "تصــفير المشــكلات Zero-Problem" في المحيط الإقليمي، ما يمهد لبلوغ المرحلة التالية، وهي التعاون الأقصـــى "Maximum-Cooperation".

وقد ارتكزت هذه الإستراتيجية على (يوسف، ٢٠١٥):

أ. مؤسسة الحوار الاستراتيجي: من خلال إيجاد صيغة مؤسسية تُعنى بتوثيق العلاقات بصورة دورية في المجالات الأَمنية والسياسية والاقتصادية بين تركيا ودول الشرق الأوسط ومع القوى العالمية.

ب. إستراتيجية الأَمن المشترك "Common Security": وذلك من خلال طرحها مبادرة إسطنبول للتعاون الأَمني الثنائي مع دول الخليج، التي أعلنت عنها في قمة حلف الناتو بتركيا في ٢٩-٣٠ حزيران ٢٠٠٤، وتشمل قيام تركيا بدور الدولة التي تبني النظام في الشرق الأوسط، أي أنها تتولى اقتراح هيكلية الأَمن في المنطقة والمساهمة في تطبيقها.

جـ. إستراتيجية الاعتماد المتبادل: إذ ترى تركيا أنَّ الاعتماد المتبادل وتوسيع المصالح المشتركة، وسيلتان لدعم الاستقرار وتحقيق التكامل والاندماج المؤسسي على المستويات الأَمنية والسياسية والاقتصادية بين تركيا والدول الأخرى

الهدف الثاني للإستراتيجية الأَمنية التركية: البروز كقوة إقليمية مؤثرة وقائدة (مهيمنة) وله أربعة أسباب: (الطموحات التركية، بروز قوى إقليمية منافسة، موقف الإتحاد الأوربي من الانضمام التركي، الولايات المتحدة ومشروع الشرق الأوسط الكبير)

ثانيا:- تحديات الإستراتيجية الأمنية التركية

1. التحديات الداخلية (الابراهيم، ٢٠١٦)

تقف القضية الكردية على رأس التحديات التي تواجه تركيا أيضًا، وطبيعة علاقاتها مع العراق، إذ أن تركيا حاليًا تتبع استراتيجية مزدوجة تجاه القضية التركية، كما يلعب التفوق التركي واعتماد العراق على تركيا في مجال الماء وخطوط المواصلات دوره في تشكيل العلاقة وشكّلت قضايا مثل: المسألة الكردية وأنشطة حزب العمال الكردستاني والحديث عن الفيدرالية، وتصاعد النفوذ الإسرائيلي في كردستان، قلقًا دائما لأنقرة وطهران على حد سواء وتلقى فكرة الدولة الكردية معارضة تركية-إيرانية ، وتؤيد تركيا حكومة مقتدرة مركزية في العراق يكون من

شـأنها أن تبدد مخاوف الانفصـال، وتسـعى لمنع اتسـاع النفوذ الإيراني لأنها ترى فيه سـببًا لغياب الاستقرار. وعلى مدى السنوات الماضية تركزت سياستها على منع الفيدرالية في العراق، لأنها ترى أن أي تغيير في كردستان العراق من شأنه أن يؤثر على كامل أمنها بصورة كبيرة . ويبقى العراق بالنسبة لتركيا منطقة للنفوذ وعمقًا استراتيجيًا (اونفيرين، ٢٠١٥)

ثالثا: وسائل واليات تنفيذ الاستراتيجية الأمنية التركية

قدمت تركيا رؤية مغايرة تماما لدورها التقليدي في الشـرق الأوسـط ترتب عليه إن صـار للدبلوماسية والخيار السياسي الغلبة بالمقارنة مع الخيار العسكري الذي بقي حاكما فقط فيما يخص حماية وحدة الأراضـي . وإذا كان لابد لهذا الدور إن يتحقق، فقد كانت الخطوة الأولى على هذا الطريق هي فيما سمي ب(سياسة الجيرة الحميدة)التي عكستها وثيقة الأمن القومي التركي التي صدرت عام ٢٠٠٢، وهي السياسة التي سعت تركيا حثيثا ونجحت في تحقيقها الى حد كبير تمهيدا لأداء الدور المطلوب (الشوربجي، ٢٠١٢)أن تشجيع المشاركة والحوار والمبادرات الدبلوماسية يتجه بالأساس إلى مستويين:

١- هو مستوى إطراف الصراع أنفسهم

٢- فيختص بطبيعة أدوار الأطراف الثالثة وضرورة تجنيبها سياسات العزل، والتزامها بتشجيع إطراف الصراع على التواصل والحوار مع بعضها لحل الخلافات بأساليب سلمية

٣- المؤسسات الإقليمية والدولية

تحظى المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية بأهمية خاصة في توجهات واهتمامات صناع القرار ومنظري السياسة الخارجية في تركيا (الدين، ٢٠١٠)

من الجدير بالذكر أن تركيا تسـعى الى تفعيل دورها في المؤسـسـات الدولية والإقليمية مع التركيز على عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي لأنها تعلم بأن مكانتها الريادية في هذه المنظمة تمنحها المصداقية لدى دول العالم الإسلامي، مما يؤهلها للعب دور فاعل في قضايا الدول الإسلامية ، إذ أنها أصبحت عضواً مراقبا في جامعة الدول العربية وانضمامها الى

منظمة شـــنغهاي عام ٢٠١٣م كعضـــو مراقب الى جانب الصـــين وروســـيا ،أما في الوقت الحاضر فقد ادركت تركيا أهمية دور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي والدولي.

ومن الجدير بالذكر أن مستقبل محور الدور الإقليمي ضمن الإستراتيجية التركية سيشهد زيادة تفاعلها في الشـــؤون الإقليمية ولكن في وقت متأخر بســـبب متغيرات الســـياســـة الدولية وأن الحكومة التركية ســتنتهج العودة الى الدبلوماســية الناعمة وطرح المبادرات والوســاطات الدولية وذلك لحاجة تركيا لتعزيز نفوذها للحفاظ على مصـــــالحها القومية، ومن التطورات المحتملة إيجابياً بروز تركيا كلاعب إقليمي فاعل ولكن متأخراً بســبب الحاجة الى تعزيز مقومات الدولة والفترة الزمنية التي تحتاجها لامتلاك عوامل القوة الكاملة على الســـاحة الدولية ويتوقع اكتمال فاعلية الدور التركي في عام ٢٠٢٨م بتطوراته المحتملة (محمد، ٢٠٢٤)

ثالثا: الانفتاح الاقتصادي والثقافي:

يحتل التعاون الاقتصــادي نصــيبا كبيرا في الســياســة الخارجية التركية على صــعيد الوســائل والأهداف وهناك رابط مباشـر بين الخطاب السـياسـي التركي الداعي الى حل الصـراعات وبناء السلام في المنطقة من ناحية وبين تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي بمعنى ربط اقتصاديات المنطقة ببعضــها البعض وبالاقتصــاد العالمي من ناحية ثانية ،أما على الصــعيد الثقافي، فقد تمكنت تركيا من توظيف مقومات تأثيرها في هذا المجال لتحقيق أهداف إســـتراتيجيتها تجاه الشـرق الأوسـط والمتمثل بالطبع في إرثها الإسـلامي وعمقها الحضـاري في المنطقة من خلال تعدد الثقافات فيها، وهو ماعد حافزا نحو المزيد من الحوار وتعزيز التسامح . وفي هذا الاتجاه فقد أطلقت تركياً مشـروع(تحالف الحضـارات) ، بهدف تشـكيل برنامج لإرادة جامعة تعمل ضـد الإحكام المسبقة وسوء الفهم (الوهاب، ٢٠٠٩)

الفرع الثاني

رؤية مستقبلية لإستراتيجية الأمن الوطني العراقي

إن للدراسات للمستقبلية أهمية في حقول الدراسات الإنسانية كافة، ولاسيما في حقل العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية، إذ يمكن بواسطتها استشراف المستقبل بصورة منهجية مبنية على أساليب علمية. ولأن إستراتيجية الأمن الوطني العراق تواجه تحديات خارجية متعددة وارتباط هذه التحديات بالمتغيرات السريعة في العلاقات الدولية والإقليمية للعراق والمنطقة فضلا عن ارتباط التحديات الخارجية لإستراتيجية الأمن الوطني العراقي بأهداف الدول ذات العلاقة، لذا يتطلب قراءة دقيقة لمجمل الأحداث والمتغيرات الحاصلة في البيئة الإستراتيجية للعراق وتحليلها، للوصول إلى رؤية مستقبلية لإستراتيجية الأمن الوطني العراقي.

أولا:- مشهد استمرار عدم امتلاك العراق إستراتيجية فاعلة لأمنه الوطني

يقوم هذا المشهد على فكرة مؤداها: إن العراق غير قادر على وضع إستراتيجية للأمن الوطني العراقي وذلك بسبب استمرار وتزايد التحديات التي يواجهها العراق ،مما يؤدي إلى فقدانه للمقومات التي تؤهله لوضع إستراتيجية للأمن لوطني مما يفقده ميزة الدولة العصرية ويضعه في قائمة الدول الفاشلة والعاجزة عن حماية كيانها وشعبها من الأخطار التي ألمت بهاالتحديات التي تواجه إستراتيجية الأمن الوطني العراقي من هذه التحديات:-

١- سياسية:- استمرار الأحزاب الحالية في الحكم .

٢- اقتصادية :- استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية البطالة والفقر .

٣- أمنية:- عدم القدرة على بناء قوات أمنية عسكرية مدافعة عن امن الوطن.

٤- اجتماعية:- يعاني العراق من أزمة الهوية وتقدم الهوية الفرعية على الهوية الوطنية

٥- عوامل إقليمية ودولية :- مدى تدهور العلاقة مع الدولتين إيران وتركيا والأوضاع في سوريا والعلاقة مع الأردن العلاقة الدولية مع أمريكا

ثانيا:- مشـــهد قدرة العراق على ترصـــين إســـتراتيجية فاعلة لأمنه الوطني لمواجهة التحديات الخارجية

إن العراق قادر على وضـــع إســـتراتيجية للأمن الوطني العراقي لعدة أســـباب منها أنه بحاجة ضـــرورية لإســـتراتيجية الأمن الوطني ليتخلص من الواقع الذي أصـــبح مرفوضـــا على جميع المستويات، كما إن أمام العراق فرصة لتوظيف مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية لوضع الإستراتيجية خصوصا بعد أدركت دول الجوار العراقي إن استقرارها مرهون باستقرار العراق ، ،فالمؤشرات في هذا المشهد من الدراسة ترجح قدرة العراق على وضع إستراتيجية للأمن الوطني العراقي، خاصة إذا ما استطاعت الحكومة العراقية إن تحافظ على التماسك الداخلي للمكونات المشـــاركة في الحكومة وتوظيف الدعم الخارجي لاســـتقرار العراق ،مما يســـاعدها على وضـــع إســـتراتيجية منســـجمة مع تطلعات العراق نحو المســـتقبل، المقومات التي يمتلكها العراق لإستراتيجية أمنه الوطني

١- سياسية:- تغيير الأحزاب الحالية في الحكم.

٢- اقتصادية :- القضاء على تدهور الأوضاع الاقتصادية البطالة والفقر.

٣- أمنية:- القدرة على بناء قوات أمنية عسكرية مدافعة عن امن الوطن.

٤- اجتماعية:- الحث على التماسك الاجتماعي والتركيز على الهوية الوطنية

٥- عوامل إقليمية ودولية :- مدى تحسن العلاقة مع الجارة إيران وتركيا والأوضاع في سوريا والعلاقة مع الأردن .العلاقة الدولية مع أمريكا

ثالثا:- بقاء إستراتيجية فاعلة الأمن الوطني العراقي كما هي عليه الإن

فـي حالـة بقيـت الأوضـاع كمـا هـي عليـه الإن بجميـع عواملهـا السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والأمنيـة فـان وضـع اسـتراتيجية امـن العـراق سـتكون وسـط بـين المشـهدين السـابقين أعـلاه إذ أن هـذا المشـهد يحتمـل بأرجحيـة عاليـة أن يقتـرن بـه مسـتقبل العـراق عـام ٢٠٢٨، هـو المشـهد الـذي سـيجمع بـين معطيـات مشـهدي، التغييـر، والاسـتمرارية

فـي آن واحـد ويعبـر عنهمـا، والـذي نـذهب معـه ونرجحـه. فكمـا أن مقومـات الواقـع فـي العـراق غيـر قابلـة للتغييـر الجـذري فـي زمـن قصـير، كـذلك لا يسـتطيع هـذا الواقـع أن يكون بمنأى عن قانون التغيير، فالتغيير هو الأصل في الحياة.

الخاتمة

أكدت الدراســة أنَّ العام ٢٠١٤، شــهد التحول الأكبر والأخطر في تأثير اســتراتيجيات دول جوار العراق وحتى القوى الدولية الكبرى في الأَمن الوطني العراقي، بعد أن أصبح العراق وسوريا مسرحاً لتصفية الحسابات وتنفيذ المخططات الإقليمية والدولية على حساب الدم العراقي.

كما خلصـت الدراسـة إلىٰ أنَّ العراق يُعد الدولة الأقل تأثيراً في محيطه الإقليمي بسـبب طبيعة الظروف السياسية والتماسك الداخلي الذي أنعكس بشكل مباشر على سياسته الخارجية، الأمر الذي جعل معظم السـياسـات الإقليمية تعمل على نقل التعارض في المصـالح من داخل المنطقة إلىٰ العراق لكونه البيئة التي تتلقى الفعل الاســـتراتيجي الصـــادر من القوى الإقليمية المحيطة بالعراق.

الاستنتاجات:

١- أنَّ مفهوم الأَمن هو مفهوم نسـبي لا يمكن تحقيقه بالمطلق، إلا أنَّ الدراسـة أكدت أنَّ كافة الاستراتيجيات الدولية تُبنى على أساس تحقيق أعلى ما يمكن تحقيقه أو بلوغه منه

٢- إن الدول تتبنى نظرة واقعية وليست مثالية لمفهوم الأَمن القومي والبيئة الإستراتيجية

٣- إنَّ لمتغيرات البيئة الإسـتراتيجية الداخلية والخارجية للدول المحيطة بالعراق، أثر بالغ ومهم في تبني هذه الدول لاستراتيجيات أَمنية ألقت وتلقي بظلالها على الأَمن الوطني العراقي.

٤- للعراق أهمية قصوى وكبرى لدى دول الجوار لأسباب عديدة (سياسية، واقتصادية، وأَمنية،)، وهو نقطة انطلاق وركيزة أساس لكافة الاستراتيجيات الأَمنية لدول الجوار.

التوصيات:

١-على صانع القرار العراقي تغليب مصلحة العراق على المصالح الحزبية والمناطقية والفئوية والولاءات الفرعية.

٢- تبني استراتيجية أَمنية وطنية شاملة بعيدة المدى (داخلية وخارجية) مترابطة تُكمل إحداهما الأُخرى

٣- تتفرع عن هذه الاستراتيجية الأَمنية الشاملة مجموعة من الاستراتيجيات التخصصية داخلية (سياسية وأَمنية واقتصادية) وأُخرى خارجية (إقليمية ودولية)

٤- وضع استراتيجيات لازمة لتحويل نقاط الضعف والتهديدات إلىٰ فرص بما يحقق المصالح والأهداف العليا للحفاظ على امن العراق.

المصادر

1. buzan .(٢٠٠٩) .the evolution of international security studies . cambrige: cambrige university press.

2. jean jacques roche .(٢٠٠٤) .theories des relation internationales . paris: editions montchestien.

٣. احمد سليمان الابراهيم. (١، ٢٠١٦). حزب العدالة والتنمية تقويض أسس الجمهورية التركية. مجلة ابحاث استراتيجية، صفحة ١٥.

٤. احمد نوري النعيمي. (٢٠١٣). البنيوية العصرية في العلاقات الدولية. مجلة العلوم السياسية، صفحة ٤٠.

٥. اسلام جوهر وشادي عبد الوهاب. (٢٠٠٩). سياسة تركيا تجاه المشرق العربي (العراق وسوريا ولبنان). مجلة اوراق الشرق الاوسط، صفحة ١٥٥.

٦. القرأن الكريم. (بلا تاريخ).

٧. انور محمد فرج. (٢٠٠٧). نظرية الواقعية في العلاقات الدولية. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.

٨. ايوب مدحت. (٢٠٠٣). الامن القومي العربي. مصر: مركز البحوث العربية.

٩. بسمة نامق. (٢٠٢٥). الجديد في العقوبات الامريكية على ايران واثرها على العراق : الضغوط والفرص. تم الاسترداد من مجلة صوتها: https://www.saw-tuha.com

١٠. بوراك اونفيرين. (١ ١٣، ٢٠١٥). ما وراء استراتيجية اردوغان المزدوجة تجاه الاكراد. تم الاسترداد من https://www.dw.com/ar

١١. تاكا يوكي ياما مورا. (٢٠٢٥). مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية. تم الاسترداد من http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.htm

١٢.تحالفات تكتيكية. (٢٠١٧). انماط وتحديات الدعم الامريكي للاكراد في سوريا. تم الاسترداد من تحالف تكتيكية: https://Futureuae.com:

١٣.تلا عاصم فائق. (٢٠١٨). قراءة في الاستراتيجية النووية الايرانية. مجلة مدارات ايران، صفحة ١٣.

١٤.تيم دان. (٢٠٠٤). الواقعية في : جون بيليس وستيف سميث محرران عولمة السياسة العالمية. دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث.

١٥.جلال سلمي. (٢٠ ٥، ٢٠١٩). العقوبات الامريكية ضد ايران.. الدوافع والتداعيات. تم الاسترداد من https://www.noonpost.com/content/٢١٧١٩

١٦.جويدة حمزاوي. (٢٠١١). التصور الامني الاوربي: نحو بنية امنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

١٧.جيمس سلادن واخرون. (٢٠٢٢). الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط. تم الاسترداد من www.rand.org–

١٨.حسن درويش. (١٩٩٩). الاستراتيجية الامنية والتحديات المعاصرة. القاهرة: دار الكتب المصري.

١٩.خالد معمري. (٢٠٠٨). التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة : دراسة في الخطاب المني الامريكي بعد ١١ سبتمبر. جامعة بتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

٢٠.خضير عباس. (٢٠١٢). الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الامريكي. مجلة اراء حول الخليج، صفحة ٢٠.

٢١.رسول طوسون. (٢٠١٤). لهذه الاسباب ترفض تركيا استقلال اقليم كردستان العراق الاذاعة الجزائرية. صفحة http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/٢٠١٤٠٧٠٢/٥٤٥٥.htm..

٢٢.زكريا حسين. (٢٠٠١). الامن القومي. مصر: دار النهضة العربية.

٢٣. شـــجاع محمود. (١٣ ٣، ٢٠٢٥). تدافع الهويات والاســـتراتيجيات فوق الجيوبوليتيكيا السورية. تم الاسترداد من https://www.bayancenter.org

٢٤. شجاع محمود. (بلا تاريخ). تدافع الهويات والاستراتيجيات فوق الجيوبوليتكيا السورية. تم الاســـتـــرداد مـــن مـــركـــز الـــبـــيـــان لـــلـــدراســـات والـــتـــخـــطـــيـــط: https://www.bayancenter.org/٢٠٢٥/٠٣/١٣٥٠٥

٢٥. شريف شعبان مبروك. (٢٠١٧). روسيا في المنطقة العربية: طموح استراتيجي ومصالح جيوسياسية:شؤون عربية. الامانة العامة لجامعة الدول العربية، صفحة ٢٠١٦.

٢٦. شيماء عادل فاضل وعلي طارق. (٣، ٢٠١٩). الاتفاق النووي الايراني داسة مقارنة بين ادارتي اوباما وترامب. مجلة مدارات ايرانية / المركز الديمقراطي العربي، صفحة ٣.

٢٧. عباس الخشالي. (٢٠٢٥). كيف يسعى ترامب لمحاصرة طهران بغداد. تم الاسترداد من https://www.dw.com/ar

٢٨. عبد العزيز. (٢٠١٨). النظريات الواقعية وتفســـير النظام الاحادي القطبية. فلســـطين: جامعة بيرزيت.

٢٩. عبد العظيم زكي. (٢-١٦). الامن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد. مصـــر: العهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

٣٠. عبد الناصـــر جندلي. (٢٠١١). أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية.

٣١. عقيل ســـعيد محفوض. (٢٠١٢). الســـياســـة الخارجية التركية: الاســـتمرارية- التغيير. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

٣٢. عقيل ســـعيد محفوض. (٢٠١٨). دروس الحرب اولويات الامن الوطني في ســـوريا. دمشق: مركز دمشق للابحاث والدراسات.

٣٣. علي فارس حميد. (٢٠١٨). صانعو الاستراتيجيات : مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجي العالمي. بيروت: دار الرافدين.

٣٤. علي ياسين. (٢٠٢٠). خريطة الصراع والسيطرة في سوريا حتى عام ٢٠١٩. مجلة العلوم القانونية والسياسية، صفحة ١١٢.

٣٥. عماد يوسف. (٢٠١٥). تركيا : استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية. أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٣٦. فتح الرحمان. (٢٠١٧). السعودية والعراق يعتزمان رفع العلاقات الاقتصادية الى (التعاون الشامل). تم الاسترداد من جريدة العرب الاولى: https://aawsat.com/home/article/٣٤٣٤٤٥٦

٣٧. فوزية قاسي. (ابريل، ٢٠١٩). اثر خطاب الامننة على تطور الدراسات الامنية بعد احداث ٩/١١. مجلة العلوم القانونية والسياسية، الصفحات ٩-١٥.

٣٨. كرار انور البديري. (٢٠١٨). براديغما للفهم النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريكية. بيروت: مكتبة السنهوري.

٣٩. كرار نوري البديري. (٢٠١٨). براديغما للفهم النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريمية. بيروت: مكتبة السنهوري.

٤٠. كوثر عباس وفراس عباس. (٢٠١٧). الاداء الاستراتيجي الايراني تجاه المتغيرات الاقليمية بعد عام ٢٠١٠ الفاعلية والتاثير. مجلة مركز الخليج العربي، صفحة ٢١.

٤١. لافي حمد محمد. (٢٠٢٤). مستقبل الاستراتيجية التركيا تجاه الامن القومي العربي. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

٤٢. لوريل اي ميلر وجيفري مارتيني. (٢٠١٣). التحول الديمقراطي في العالم العربي (توقعات ودروس مستفادة من حول العالم . مؤسسة راند (معهد ابحاث الدفاع الوطني).

٤٣.محمد محســـن ابو النور. (٢٠١٨). الاحتواء العنيف: كيف تعامل النظام الايراني مع الاحتجاجات الشـــعبية. تم الاســـترداد من المســـتقبل للابحاث والدراســـات المتقدمة: https://futureuae.com/aeAE/MainPage/Item/٣٥٩٢/

٤٤.محمد نور الدين. (٢٠١٠). السياسة الخارجية. اسس ومرتكزات. بيروت: الدار العربية للعلوم.

٤٥.مصطفى كامل. (٢٠١٨). اثر العامل الديني في السياسة الخارجية السعودية. مركز دمشق للابحاث والدراسات ، صفحة ١٢.

٤٦.منار الشـــوربجي. (٢٠١٢). التوجهات الاقليمية الجديدة لتركيا. القاهرة: كلية الاقتصـــاد والعلوم السياسية.

٤٧.نجاة مدوخ. (٢٠١٥). السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل التحولات الراهنة: دراسة حالة سورية ٢٠١٠-٢٠١٤. الجزائر: جامعة محمد خضير.

٤٨.وكالة ســـبوتنيك الروســـية للانباء الكرملين. (٢٠١٧). خلافات بغداد واربيل يجب حلها انطلاقا من وحدة العراق واحترام حقوق الكرد.